الفقه المالكي وأحواله
في ظل الفقه الحنبلي بمكة المكرمة
في القرن الرابع عشر

إعداد

د. محمد بن علوي المالكي الحسني

ضمن بحوث المؤتمر العلمي الأول لدار البحوث: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي

الذي عقد في الفترة من: ١٣ - ١٩ محرم ١٤٢٤هـ

١٦ - ٢٢/٣/٢٠٠٣م

بدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

لمحة موجزة
عن المذاهب في الصدر الأول من الإسلام

الحمد لله رب العالمين ، والصَّلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

رعى سيّدنا محمد ﷺ أصحابه الكرام بعنايته التامّة وتربيته الفائقة ، فامتلأت قلوبهم بمحبّة العلم وانفتحت نفوسهم على معالم الطريق ، وتوجهت أنظارهم إلى استنباط المسائل واستخلاص الأحكام بعقول واعية ، وأهلية صادقة ورغبة سامية .

وكان لهذا التطور العقلي المنور دوافع ، وتحدّث بها سيدنا محمد ﷺ ؛ هي الأصول والركائز الأساسية في هذا الموضوع ، منها : تشجيعه ﷺ على الاجتهاد والنظر ، كما جاء في الحديث : « أنّ رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن ، فقال : كيف تقضي ؟ فقال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ، قال : فبسنّة رسول الله ﷺ . قال : فإن لم يكن في سنّة رسول الله ﷺ ؟ قال : أجتهد رأيي . قال : الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله ﷺ »[(١)] .

هذا مع حثّه ﷺ لهم وحضّه على التبليغ والنقل والرواية إذ كان يقول : « نضّر الله امرأً سمع منّا شيئاً فبلّغه كما سمع ، فربّ مبلّغ أوعى من سامع »[(٢)] .

وقد حرص الصحابة رضي الله عنهم على الأخذ والتلقّي والمتابعة لما يقع ، والتناوب في السماع ، وسفر بعضهم إلى بعض[(٣)] .

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب اجتهاد الرأي . والترمذي ، كتاب الأحكام ، باب القاضي كيف يقضي .

(٢) رواه أبو داود (٣٦٦٠) ، كتاب العلم، والترمذي (٢٦٥٧) ، كتاب العلم .

(٣) المنهل اللطيف للسيد محمد علوي المالكي صاحب البحث، ص٢٦ .

وهذا الحرص العظيم كان من أجلّ ثماره جيل من الصحابة كل منهم أمة واحدة علماً وفهماً وحفظاً ، فمنهم المكثرون ومنهم المفتون ومنهم أصحاب المذاهب والاجتهادات النظرية ، مثل عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود ، والسيّدة عائشة وعبد الله بن عباس.

وجاء بعد هؤلاء طبقة تلاميذهم من التابعين ، وقد توسّعت المدارك لتوسّع مقتضيات الحياة ، واختلاف الأنظار والأفكار ، حتى اشتهر اصطلاح مجمعي فقهي مدني، له قيمته الفقهية والتشريعية في الحكم والفتوى وهو ما يسمّى بفقهاء المدينة السبعة ، وهم:

سعيد بن المسيّب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وخارجة بن زيد ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

وقد نظمهم العلامة محمد بن يوسف بن الخضر الحلبي:

ألا كلّ من لا يقتضى بأئمة
فقسمته ضيزى عن الحق خارجه
فخذهم عبيد الله عروة قاسم
سعيد أبو بكر سليمان خارجه[1]

وقيل بدلاً عن أبي بكر بن عبد الرحمن: سالم بن عبد الله بن عمر ، وقيل: أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف.

والإمام علي زين العابدين بن الحسين ، والإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين ، والإمام زيد بن علي زين العابدين ، والإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر ، ونافع مولى عبد الله بن عمر .

(١) ذكره السخاوي في فتح المغيث: ٤ /١٥٦ ، واللكنوي في الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ص٢٠٣ .

وهذا إلى جملة كبيرة من فقهاء الإسلام في الكوفة والبصرة والشام ومصر.

وفي أول القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع الهجري وهو الدور الذهبي للاجتهاد، لمع في الأفق جملة من المجتهدين دوّنت مذاهبهم، وقلّدت آراؤهم، وهم:

سفيان بن عيينة بمكة، ومالك بن أنس بالمدينة، والحسن البصري بالبصرة، وأبو حنيفة، والإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين، والإمام أبو عبد الله جعفر الصادق وسفيان الثوري (١٦١هـ) بالكوفة، والأوزاعي (١٥٧هـ) بالشام، والشافعي والليث بن سعد بمصر، وإسحاق بن راهويه بنيسابور، وأبو ثور، وأحمد، وداود الظاهري وابن جرير الطبري ببغداد.

إلا أن أكثر هذه المذاهب لم يبق إلا في بطون الكتب، لانقراض أتباعها، وظل بعضها قائماً مشهوراً إلى يومنا هذا.

وأئمة تلك المذاهب كأسرة واحدة في خدمة الدين، وتبيين طرق الاستنباط من الكتاب والسنة، والاحتجاج بالإجماع والقياس بشروط خاصة، حتى نضج الفقه الإسلامي على أيديهم، وأصبح هولاء الأئمة موضع ثقة الأمة على توالي القرون، لما خبروا من سعة مداركهم وعظم يقظتهم وكبر إخلاصهم وتفانيهم في خدمة شرع الله.

وتتبين مناهج هؤلاء الأئمة في الاستنباط من الكتاب والسنة، وأن آراءهم ومذاهبهم لا تخرج عنهما لمن يطالع أمثال الكتب التالية: اختلاف الفقهاء، ومشكل الآثار، ومعاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي، وأحكام القرآن، وشرح مختصر الطحاوي، وشرح الجامع الكبير لأبي بكر الجصاص، والتجريد لأبي الحسين القدوري، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني، والاستذكار والتمهيد لابن عبد البر، والمصنَّف لعبد الرزاق، والمصنّف لابن أبي شيبة، ومعرفة السنن للبيهقي، والحاوي لأبي الحسن الماوردي، ونهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين، والمغني للموفق ابن قدامة، والمجموع في الفقه للإمام زيد،

وشرحه (الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير) لشرف الدين الحسين بن الحَيمي اليمني الصنعاني ، وكتاب البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الأمصار للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى(١) .

انتشار المذهب المالكي

لا غرابة أن ينتشر ويظهر مذهب الإمام مالك في الحجاز ، لأن هذه المنطقة المباركة المأثورة هي مولد إمامه وموطن إقامته ودراسته وشيوخه وأخذه وتلقيه ، وبها المدينة المنورة بالنبي ﷺ التي لم يكن يرى على ظهر الأرض أفضل منها ولا أعز ولا أشرف ولا أكرم على قلبه وعقله منها حتى اشتهر عنه تفضيلها على غيرها وصار يقال لمن يرى ذلك ويذهب إليه (هذا مالكي) .

يقول القاضي عياض : غلب مذهب مالك على الحجاز والبصرة ومصر وما والاها من بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد من أسلم من السودان إلى وقتنا هذا .

وظهر ببغداد ظهوراً كبيراً ، وضعف بها بعد أربعمائة سنة ، وضعف بالبصرة بعد خمسمائة ، وغلب من بلاد خراسان على قزوين وأبهر ، وظهر بنيسابور ، وكان بها وبغيرها أئمة ومدرسون (٢) .

أمَّا في الأندلس فقد انتشر انتشاراً ظاهراً وغلب على أهله وذلك بعد دخول زياد بن عبد الرحمن أبي عبد الله شبطون اللخمي الأندلسي بعد ذهابه إلى الحج والتقائه بالإمام مالك بن أنس وازدهر المذهب حتي صار القضاء به .

وأمَّا في المغرب فقد انتشر انتشاراً ظاهراً وغلب على أهله واختصوا به وإن كان يوجد

---

(١) انظر الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ١ /٤٢ ، ومقالات الكوثري ص١٥٣ .
(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض ٦٥٨ طبعة المغرب.

في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل ، لأن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز ، وهذا منتهى سفرهم حينئذ ، والمدينة حينئذ دار العلم ، ومنها خرج إلى العراق ولم يكن العراق في طريقهم ، فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة ، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك رضي الله عنه وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده ، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته[١] .

وكان أول من دخل بالمذهب المالكي إلى مصر عثمان بن الحكم وعبد الرحيم بن خالد ابن يزيد ، وظهر من المصريين علماء مبرزون في المذهب .

ولقد توسع المؤرخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون في (مقدمته) في الحديث عن انتشار المذهب المالكي في مختلف الجهات التي وصل إليها الفقه مع ذكر أسبابه وأحواله ورجاله الذين قاموا به واعتنوا بنشره . فارجع إليه .

المذهب المالكي في الجزيرة العربية

أولاً : في الحجاز :

معلوم أن المذهب المالكي نشأ في الحجاز ويكفيه شرفاً أنه منسوب إلى مدينة الرسول الأعظم والنبي الأكرم ﷺ ففاز بشرف لقب فقه أهل المدينة فهو في هذه المنطقة المعظمة ولد ، وفي رحاب الحرمين الشريفين تربى ، ومنها انتشر وظهر وفاز صاحبه بلقب لم يشاركه فيه غيره وهو لقب (عالم المدينة) ولم ينازعه في بداية ظهوره بها غيره .

فكانت المدينة المنورة كلها على ذلك الرأي ومنها خرج إلى جهات الحجاز واليمن كما قال عياض .

قال ابن فرحون : « فغلب مذهب مالك على أهل الحجاز إلى وقتنا هذا » . والحاصل أن الغلبة والظهور في العهود والعصور السالفة كانت لمذهب مالك في الحجاز .

(١) انظر كتاب إمام دار الهجرة مالك بن أنس للسيد محمد بن علوي المالكي .

وقول ابن فرحون: «إلى وقتنا هذا» يعني به القرن الثامن والذي يدل على أن قوله «إلى وقتنا هذا» عائد لكل ما قبله أنه لم يذكر لبقية المذاهب وجوداً واضحاً في الحجاز[١].

قلتُ: ولعل تعاقب الدول على ولاية الحجاز من العباسية إلى الأيوبية إلى المملوكية إلى العثمانية ثم إلى السعودية كذا وكذا... كان سبباً في انتشار المذاهب الأخرى كما أن موقع الحرمين الديني الذي يقتضي أن يشد الناس رحالهم على مختلف مشاربهم ومذاهبهم إلى الحجاز ساعد كثيراً في انتشار المذاهب الأخرى، ووجود أتباع يتمذهبون بها ويقلدونها وينشرون كتب أئمتها، وذكر بعضهم أنه لا تخلو جهة نجد عن أتباع الفقه المالكي خصوصاً الخرج وبعض مناطق أخرى لكن هذا كله قبل انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في أوائل القرن الثالث عشر، أما بعد انتشارها فقد تغلب المذهب الحنبلي على نجد وغيرها لكون السلطة السياسية معها، بل يمكن القول بأن نجداً أمست برمتها حنبلية[٢].

الأحساء:

أمَّا الأحساء وهي البلدة التي سبق أهلها للإسلام، وفضلهم وثباتهم حين ارتد أكثر العرب معلوم، ولكن لا يُعلم بعد أن استقرت المذاهب الأربعة مَنْ منها كان له تلاميذ وأتباع أكثر في الأحساء ونواحيها من الخليج!!.. ويرجح أخونا الدكتور المبارك أن مذهب مالك كان هو السائد في وسط وشرق الجزيرة[٣].

الإمارات المتحدة:

ويمكن القول بأن أكثر دولة الإمارات العربية المتحدة مالكية عدا بعض أهل رأس الخيمة والشارقة فقد كانت لهم علاقة قوية بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إبان

(١) مقدمة التسهيل للشيخ الدكتور عبد الحميد المبارك.
(٢) انظر مقدمة التسهيل للدكتور عبد الحميد المبارك.
(٣) مقدمة التسهيل للدكتور عبد الحميد المبارك ١/ ١٧٢.

وصولها لعمان فتأثرت بالمذهب الحنبلي . والحاصل أن مذهب مالك هو الغالب على أبوظبي ودبي وهما في الإمارات أكبر جزء حتى لقد يبدو المذهب المالكي في أبوظبي ودبي إلى قبل (٥٠) سنة مرادفاً لمعنى المواطنة [١] .

مكة المكرمة :

أخبرني والدي السيد علوي المالكي عن أبيه السيد عباس المالكي وهو من رجال الدولتين وممن خدم في العهدين الهاشمي والسعودي قال :

لّما دخل الملك عبد العزيز – رحمه الله – إلى مكة المكرمة ، كان في تصور كثير من النَّاس أنّه ينبذ المذاهب ويبغض أئمتها المشهورين : الإمام أبا حنيفة ، والإمام مالكاً ، والإمام الشافعي ، وبالمعنى الأوضح أنه ضدّ المذاهب الفقهية دراسةً وعلماً وتقليداً ، ودبّ إلى الناس الخوف ، وخصوصاً العلماء المنسوبين للمذاهب المتبوعة القائمين بتدريسها والعناية بها ، حتي توهم بعضهم أنه سيأمر بحرق كتب المذاهب وأنه سيهدم المقامات المنصوبة في الحرم باسم الأئمة ، وذهبت بالناس الخواطر كل مذهب .

لكنّه لّما خطب أوّل خطبة له في مكة المكرمة طمأن الناس وأزال عنهم الوسواس والخواطر السيّئة والتصورات الفاسدة والمشوهة عنه ، وقررّ فيها حقيقة ما يراه ، وكذّب المفترين الذين يحبّون أن تشيع الفتنة بين المؤمنين لزرع الكراهية في قلوب النَّاس له .

يقول – رحمه الله – في أول خطبة له بمكة في جمادى الأولى :

« هذه عقيدتنا في الكتب التي بين أيديكم ، فإن كان فيها ما يخالف كتاب الله فمردنا إليه . إننا لم نطع ابن عبد الوهاب ولا غيره إلا فيما أيدوه بقول من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . أما أحكامنا فنسير فيها طبق اجتهاد الإمام أحمد بن حنبل » [٢] .

---

(١) اهـ ملخصاً مع بعض تصرف من مقدمة د. عبد الحميد المبارك ١ / ١٩٠ .

(٢) الإمام العادل ١ / ٨٧ .

فهذه الخطبة العظيمة تعتبر أساساً معتمداً لبيان حقيقة هذا الكيان السعودي العظيم، وأنه ليس ضدّ المذاهب ، وأنه ليس عدواً للتقليد . بل هو قائم على الكتاب والسنّة نصاً وروحاً .

وفي الأحكام الاجتهادية تابع للإمام أحمد . وهذا هو التقليد المفتوح البصير الذي نؤيده وندعوه إليه .

ويقول – رحمه الله – في الخطبة التي ألقاها ظهر يوم الستّة ذي الحجة سنة ١٣٥٥هـ ، بعد الحمد والثناء وكلام طويل في التوحيد قال :

أمَّا أحكام المذاهب فلسنا نخالفها في شيء ، وهي مذاهبنا جميعاً من مذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي . ومذهبنا هو اتّباع الدليل حيث يكون ، فإن فقد الدليل ولم يكن هناك إلا الاجتهاد اتّبعنا اجتهاد أحمد بن حنبل ، وما جاء في الكتاب والسنّة اتّبعناه ، ونحبّ المسلمين جميعاً ، ونرجو لهم الخير والفلاح والسعادة ، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن ينصر دينه ، ويعلي كلمته ، ويجمعنا على كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، إنه سميع قدير[١] .

وهذا نص صريح آخر من الإمام عبد العزيز رحمه الله في إثبات التمذهب والالتزام بإمام من أئمة السلف السابقين سواء أكان الإمام أحمد بن حنبل أم غيره ، المهم النتيجة وهي التقليد المفتوح. وهذا كافٍ في رد الشبهة .

ويقول – رحمه الله – في الخطبة التي ألقاها في يوم الأربعاء ٣٠ذي القعدة ١٣٥١هـ، حيث بحث جلالته بادئ بدء في عقيدة السلف الصالح والتوحيد ، وأفاض فيها على عادته، ومما جاء في خطاب جلالته ، ما يأتي :

« يسمّوننا بالوهّابيين ويسمّون مذهبنا بالوهّابي باعتباره أنّه مذهب خاص ، وهذا خطأ فاحش نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثها أهل الأغراض ، نحن لسنا أصحاب

(١) الإمام العادل ٢ / ١٥٤ .

مذهب جديد وعقيدة جديدة ، ولم يأت محمد بن عبد الوهاب بالجديد ، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه السلف الصالح. ونحن نحترم الأئمة الأربعة ، ولا فرق عندنا بين الأئمة : مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلهم محترمون في نظرنا » [١].

المدرسة المالكية في مكة المكرمة :

المدرسة المالكية في مكة المكرمة قديمة قدم ظهور الفقه المالكي بها ، لكن يظهر انتشار حلقاتها التعليمية ونشاطها العلمي درساً وتعليماً وتقليداً وارتباطاً في أواخر القرن الثالث عشر.

ويأتي في صدر هذا الدور الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي المتوفى سنة ١٢٩٢ هـ بمكة المكرمة ، وهو أبو علماء المالكية وراعيهم ومربيهم.

وقد كان متصدياً للتدريس والتعليم بالمسجد الحرام من سنة ١٢٤٧ هـ مع الخطابة والإمامة للمقام المالكي ، إضافة إلى إفتاء المالكية الذي تولاه سنة ١٢٦٢ هـ .

وكانت له دروس كثيرة في المسجد الحرام في فنون متعددة ، ومنها الفقه المالكي ، وله جملة تآليف منها :

– كتاب في المناسك ، سماه (توضيح المناسك في مذهب مالك) .

– حاشيته عليه.

– وله حاشية على الحطاب ، وحاشية على شرح العلامة الدردير.

وكان له أبناء علماء تولوا الإمامة والخطابة والتدريس بالمسجد الحرام ، ومنهم الشيخ الأمير ، والشيخ محمد عابد مفتي المالكية ، والشيخ محمد علي مفتي المالكية .

---

(١) الإمام العادل ٢ / ١٣٦ .

وقد تخرج على يد الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي طبقة كبيرة من علماء المالكية وغيرهم ، خدموا الفقه المالكي خدمة عظيمة بالتدريس والتأليف ، وتصدر كثير منهم للتدريس بالمسجد الحرام وباشر كثير منهم الإمامة بالمقام المالكي والخطابة بالمسجد الحرام.

ومن أشهر تلك الطبقة الإمام العظيم الذي رعى الفقه المالكي رعاية عظيمة واجتمع عليه الطلاب فنفع الله به وبطلابه طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل ، ألا وهو الشيخ محمد عابدين بن حسين المالكي.

وهو فحل من فحول العلماء وعلم من أعلام مذهب مالك في القرن الرابع عشر الهجري ومرجع من المراجع الكبرى المعتمدة في الفقه المالكي.

وقد تخرج على أبيه الشيخ حسين المالكي وأخذ عنه وقرأ عليه ولازمه ملازمة تامة حتي نبغ في علوم الدين والفقه وتصدر للتدريس في المسجد الحرام وتولى الخطابة والإمامة في المقام المالكي وتولى منصب الإفتاء على مذهب الإمام مالك ، فهو المفتي ابن المفتي.

وكانت داره معهداً لتلقي الفنون ، فتخرّج على يده علماء أعلام ، منهم أخوه العلامة الشيخ محمد علي بن حسين المالكي والشيخ جمال المالكي ، والسيد عباس بن عبدالعزيز المالكي ، والسيد محمد بن عبد العزيز المالكي وغيرهم.

وقد كان الشيخ – رحمه الله – صريحاً يجابه ولاة الأمور بما يراه منكراً لا يتفق والدين وسنة الرسول الأعظم ﷺ ، وقد عرّضه ذلك للنفي من قِبَل الشريف عون فسافر إلى اليمن ، ثم انتقل إلى الخليج منتقلاً بين إماراته ، ثم أقام بدبي مدةً حتى حنّ إلى وطنه واشتاق إلى أهله ، فعاد إلى مكة المكرمة خفية ، فحفظه الله من سطوة الشريف عون.

فلمَّا توفي الشريف اكتظت دار الشيخ برواد العلم والمعرفة وظلت كذلك إلى أن توفي عام ١٣٣٤ هـ .

ومن مؤلفاته:

– تحفة السالك إلى مذهب مالك ، وهي رسالة فقهية قيمة كتبها الإمام الشيخ محمد عابد ابن الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي على طريقة الفقهاء المتقنين والعلماء الراسخين للطلاب المبتدئين ، فجاءت ـ بفضل الله ـ خلاصة وافية بمبادئ المذهب المالكي المدني في العبادات وبعض المعاملات التي يحتاجها المسلم في حياته اليومية ، وختمها بجملة من مسائل العقيدة التي تتعين على المكلف مع ما ينبغي له من الأدب والسلوك ، فهي رسالة علمية جديرة بالاهتمام والعناية .

والشيخ محمد عابد ربَّى طبقة جليلة من العلماء الأعلام من فقهاء المالكية الكرام ، يأتي في أوائلهم الشيخ محمد علي المالكي والسيد عباس المالكي والسيد محمد المالكي والشيخ جمال المالكي ، وكلهم قاموا بخدمة المذهب والعناية به عناية فائقة .

فأمَّا الشيخ محمد علي المالكي فقد تصدى ـ رحمه الله ـ للتدريس والإفادة في المسجد الحرام وفي منزله وفي مدرسة دار العلوم الدينية التي كان صدر المدرسين لها ، وأقبل عليه الطلبة بل العلماء ، فكانت حلقات دروسه عامرة دائماً ، وكان يدرس الفقه المالكي والأصول والنحو والصرف والمنطق والتفسير.

فهو الفقيه المتبحّر في علمي الفروع والأصول مع القدم الراسخة في علوم العربية حتى لقب بسيبويه العصر ، فانتفع به الجم الغفير من الطلبة.

وتخرج به أكثر علماء الحجاز ، تصدر غالبهم للتدريس طبقة بعد طبقة ، ومنهم كبار علماء المالكية بمكة المكرمة مثل: الشيخ حسن بن محمد المشاط ، والسيد علوي بن عباس المالكي ، والشيخ محمد نور سيف.

وتولى إفتاء المالكية بعد وفاة أخيه العلامة محمد عابد المالكي سنة ١٣٤١هـ.

وله اليد الطولى في الفقه المالكي وشارك في الفقه الشافعي وله مؤلفات كثيرة ، من أهمها : الفروق والقواعد السنية في الأسرار على قوانين ابن جزي المالكي ، وحواش على الأشباه والنظائر للسيوطي .

وأمَّا الشيخ السيد عَبَّاس المالكي ، فقام نفس المقام وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام ، وتولى الخطابة والإمامة فيه ، وتولى بعض الوظائف الحكومية في الدولتين الهاشمية والسعودية من إدارة المعارف إلى السفارة في الخارج ، إلى عضوية مجلس الشورى إلى القضاء .

وقد كان بجانب اشتغاله بالقضاء ومهام الحكم ، له عناية كبيرة بالفقه المالكي . فقد كان تلازمه طبقة من فقهاء المالكية ، منهم : الفقيه المالكي ولده العلامه المحدّث السيد علوي بن عبَّاس المالكي ، والعلامة الفقيه الشيخ أبو بكر الكشناوي المالكي ، والفقيه الشيخ محمد التواتي المالكي ، والفقيه الشيخ علي اليوسفي المالكي ، والشيخ الفقيه أحمد المنيعي ، وجماعة من فقهاء الأفارقة المالكية بمكة وغيرها .

وكان له درس في المسجد الحرام في مكان يسمى (دكّة الشاولي عند باب السلام)[١] . وهذا إلى جانب دروس خاصة له في الكتب الكبيرة من فقه المالكية [٢] .

وله رسائل مشهورة في الفقه المالكي عموماً ، وفي مناسك الحج خصوصاً . كانت في تلك الفترة مقررة بأمر الحكومة السعودية على كل من أراد أن يشتغل بالطوافة في الحرم الشريف . ولم يزل نافعاً مفيداً إلى أن توفى سنة ١٣٥٣ هـ .

وأمَّا الشيخ جمال بن الأمير المالكي ، فقد تخرج بعمّه الشيخ محمد عابد المالكي ، ولازمه وأخذ عنه ، وتخرج به في الفقه المالكي ، وتولى بعض الوظائف الحكومية في

(١) أزيل في التوسعة الجديدة .

(٢) من مذكرات ولده السيد علوي المالكي رحمه الله .

الدولتين : الهاشمية والسعودية ، وتصدّر للتدريس بالمسجد الحرام في الفقه واللغة العربية وغير ذلك من العلوم .

وكانت له عناية كبيرة بتدريس الفقه المالكي خصوصاً للمبتدئين من العوام وصغار طلبة العلم والصبر عليهم والرفق بهم والاستماع إلى حفظهم ومراعاة الأعاجم منهم إلى أن توفي سنة ١٣٤٩ هـ بمكة المكرمة .

وقد استفادت منه طبقة كبيرة من العلماء الأعلام منهم : الشيخ حسن المشاط ، والسيد علوي المالكي ، والشيخ أسعد المالكي ، وغيرهم ممن في ذلك العصر .

ومن فقهاء المدرسة المالكية الحسينية : السيد عبد العزيز بن عباس المالكي ، من كبار فقهاء المالكية بمكة المكرمة ، وهو من أكابر خطباء وأئمة المقام المالكي ، وكان حافظاً للقرآن مجوداً وقد تخرج على الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي ، وتصدّر لتدريس الفقه المالكي بالمسجد الحرام[١] . وتوفي سنة ١٣٢٠هـ بمكة المكرمة .

ومن أجلّ فقهاء المدرسة المالكية الحسينية : الشيخ أبو بكر بن حجي بسيوني المالكي ، وهو من فقهاء المالكية الذين تخرجوا على المفتي الشيخ حسين بن إبراهيم المالكي . وقد تولى الخطابة والإمامة بمقام المالكي ، وتولى إفتاء المالكية بعد الشيخ محمد ابن المفتي الشيخ حسين المالكي ، ومكث في المنصب إلى سنة ١٣٠٤هـ ، ثم عزله شريف مكة ، ثم تولاها مرة أخرى ومات في أوائل القرن [٢] .

ومن كبار فقهاء المدرسة المالكية العابدية : السيد محمد بن عبد العزيز بن عباس المالكي ، وهو من فقهاء المالكية المشهورين الذين تخرجوا على الشيخ محمد عابد المالكي مفتي المالكية . وقد تصدّر للتدريس والإفادة بالمسجد الحرام . وتوفي سنة ١٣١٢ هـ[٣] .

(١) من مذكرات السيد علوي المالكي .
(٢) مختصراً من مختصر النشر ١ / ٢٩ .
(٣) مختصراً من مختصر النور ٢ / ٤٢٦ .

ومن أجلّ رجال المدرسة المالكية في مكة المكرمة: الشيخ عبد القادر مشاط المالكي الإمام بمقام المالكي والمدرس بالمسجد الحرام .

وقد أخذ عن الشيخ حسين المالكي مفتي المالكية ولازمه وقرأ عليه كتب المذهب ، وبه تخرّج [١] .

وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام ، وتخرج على يده جماعة من فقهاء المالكية بمكة المكرمة ، كلهم علماء مدرّسون بالمسجد الحرام. وتوفي سنة ١٣٠٢هـ .

طبقة الشيخ عبد القادر:

وتخرج على يد الشيخ عبد القادر المشاط جملة من فقهاء المالكية ، منهم: من تولى الخطابة والتدريس بالمسجد الحرام ، ومنهم من تولى الإمامة والفتيا ، ومنهم: من جمع بين هذه الوظائف كلها ، ومن هؤلاء: العلامة الفقيه السيّد أحمد الزواوي المالكي المكي المدرس بالمسجد الحرام .

وخلفه ابناه ؛ الأول : السيّد عبد الله الزواوي المالكي ، وتولى الإمامة بمقام المالكي بعد أبيه. والثاني: السيّد محمد المالكي الذي انتقلت إليه ملازمة إمامة عمّه السيّد درويش المالكي بالمقام المذكور[٢] .

وكان من أجلّ تلاميذه : الشيخ الفقيه المالكي بسيوني توفي سنة ١٣١٨هـ.

وممن تخرج على يد الشيخ عبد القادر مشاط وحصل بهم النفع الكبير في مكة: الشيخ حسن بن محمد المالكي المكي الشهير بابن زهير .

وقد تفقّه على الشيخ عبد القادر مشاط المالكي ولازمه ملازمة تامة ، وخدم الفقه المالكي خدمة جليلة بالتدريس في المسجد الحرام وغيره. وتوفي سنة ١٣١٠هـ[٣] .

---

(١) المختصر من كتاب نشر النور والزهر للمرداد ١ / ٢٢٩ .

(٢) مختصر نشر النور والزهر للمرداد ١ /٥٧ .

(٣) مختصراً من مختصر النشر ١ /١٢٦ .

وممن تخرج في مدرسة المشاط المالكية: الشيخ محمد بن أحمد بن سالم بن محمد الصباغ المكي المالكي. وقد تخرج في الفقه على الشيخ عبد القادر المشاط المالكي، وتصدر للتدريس والإفادة للمسلمين في المسجد الحرام. وتوفي سنة ١٣٢١هـ[١].

جهود المالكية في العناية بأدلة المذهب في هذا العصر:

وقد زعم بعض المنتسبين إلى السلفية من محاربي المذاهب الفقهية أن كتب المالكية خالية عن ذكر الدليل على حين أنك لا تجد كتاباً في فقه الشافعية أو الحنفية أو الحنابلة أو الزيدية أو الشيعة خالياً عن ذكر دليل لكل مسألة فيه واضحة كانت أو خفية.

قلتُ: وهذا شيء يلفت النظر، ويحز في القلب، ويؤلم النفس من جهتين:

الأولى: أن الإمام مالك، هو إمام أهل السنة، وشيخ الحفاظ، الذي سماه يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين: أمير المؤمنين في الحديث[٢].

فكيف يصح أن يقال: أن كتبه تخلو عن الدليل؟ وليس فيها إلا آراء مجردة، هذا كله افتراء وتنطّع. وكيف يصح أن يقال هذا، وإمام المذهب نفسه يقول لأصحابه ويأمرهم أن يعرضوا كلامه على كتاب الله وسنة رسوله، فإن خالفهما فليضربوا به عرض الحائط.

الثانية: أنَّ كتب المالكية المعتمدة من المراجع الأصلية القديمة، والمصادر الأولى، فيها عناية بالدليل والتعليل وحكمة التشريع وربط الفروع بالأصول، مثل كتاب الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر، والمعونة على مذهب عالم المدينة مالك بن أنس للقاضي عبد الوهاب البغدادي، والإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي أيضاً، والذخيرة لشهاب الدين القرافي.

وإذا نظرنا إلى ما هو أوسع من هذه الدائرة، فإنه يدخل فيها: التمهيد لما في الموطأ

(١) مختصراً من مختصر النشر ٢ / ٤٠٠.

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ ١ / ٣.

من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ، والاستذكار بمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لابن عبد البر أيضاً .

قال الإمام سند في شرحه على مدوّنة سحنون المعروفة بالأم ، بعد الكلام على وجوب أخذ الأحكام من الأصول الأربعة الكتاب والسنّة والإجماع والقياس ، ما نصه :

« وأمَّا الاقتصار على محض التقليد فلا يرضى به رجل رشيد ، ولسنا نقول إنه حرام على فرد ، بل نوجب معرفة الدليل وأقاويل الرجال ، ونوجب على العامّي تقليد العالم ، قال : وإنّما نقول نفس المقلد ليست على بصيرة ، ولا يتصف من العلم بحقيقة ، إذ ليس التقليد بطريق إلى العلم بوفاق أهل الآفاق »(١) .

وقد ذكر الإمام محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي المتوفى سنة ١٢٧٦ في كتاب البغية :

أنّ من كتب الأقدمين المشحونة بالأدلة وذمّ التقليد : كتاب المبسوط للقاضي إسماعيل، والمجموعة لابن عبدوس ، والتمهيد لابن عبد البر ، والطراز لسند بن عنان ، قال : « وقد نبذها المتأخّرون وراء ظهورهم ، وأقبلوا كلّ الإقبال على ما ابتدعه المتأخّرون من حذف الدليل في مختصراتهم ، وأولعوا بالتقليد بلا دليل ، لاعتقادهم أنّ الاشتغال به عناء وتطويل ، إنا لله وإنا إليه راجعون » .اهـ(٢) .

أما كتب المتأخّرين ، فهي مختصرات ورسائل ، ومنظومات ومذكرات صغيرة ليس مجالها الاهتمام بالدليل ولا هو بميدانها .

وأسماؤها غالباً تدلّ على ذلك الاختصار والتقريب والتيسير ، مثل : مختصر

---

(١) إضاءة الحالك من ألفاظ دليل المسالك، ص ١٥٨ .

(٢) بغية المقاصد في خلاصة المراصد للسيد محمد بن علي السنوسي ص ٧٤، الذي نشر ضمن المجموعة المختارة من رسائل السنوسي .

الأخضري ، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني ، ومختصر الشيخ خليل ، والشرح الصغير ، وأقرب المسالك ، وتسهيل المدارك .

تلك بعض أسمائها ، وهي تدل على المقصود منها ، على أننا نؤيّد الكتب التي تعتني بالدليل وتهتم به ، ولوكانت من قبيل المختصرات أو الرسائل . ولكننا لا نرى ذلك لازماً – وإن كنا ندعو إليه – ولا نراه واجباً في دائرة ومستوى تلك الرسائل .

ومع هذا فإن كتب المتأخرين لا تخلو من الإشارات إلى الأدلة وذكر نصوص الكتاب والسنة ، ومن ذلك : هداية الناسك للشيخ محمد عابد مفتي المالكية على كتاب توضيح المناسك للشيخ حسين بن إبراهيم المالكي مفتي المالكية قبله ، فقد اعتنى في توضيحه عناية فائقة بذكر الدليل والحكمة والتعليل .

وقد كتبنا عنه دراسة خاصة في غير هذا الموضع .

ومن ذلك كتاب العلامة الفقيه المحدِّث الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي الذي شرح به مختصر الشيخ خليل وسماه : « مواهب الجليل من أدلة خليل » . وقد ذكر في مقدمة كتابه فوائد نفيسة أهمّها قوله :

« أقول : كثيراً ما أسمع من بعض طلبة العلم – ممن هم من القسم الثاني من أقسام الناس بموجب هذا الحديث – يقولون : من أين لخليل قوله كذا ؟ ... من أين لمالك قوله كذا ؟ ... وما أدى بهم إلى ذلك إلا أنهم لم يتذوقوا طعم الفقه . إنهم أوعية علم فقط ينتفع به من يسمعه منهم ممن فقهه الله في الدِّين ، وذلك ما دعا رسول الله ﷺ إلى قوله : « نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأدّاها كما سمعها ، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه » . وفي رواية : « فرب حامل فقهٍ غير فقيه » .

وقد كانت فروع المذهب المالكي من أكثر الفروع جرياً على الأدلة ، لا يماثله في ذلك أي مذهب من المذاهب المدونة فروعها ، ذلك أن مذهبي الشافعي وأحمد معروفان بأنهما

أهل الحديث ، ومذهب أبي حنيفة معروف بالرأي ، وقد جمع مذهب مالك الأخذ من الكتاب والسنة والقياس .

قال في مراقي السعود :

ومـوجبٌ تغليبَ الأرجح وجب
لديه بحثٌ عن إمام منتخب
إذا علمتَ فالإمامُ مالك
صحّ له الشأوُ الذي لا يدركُ
للأثر الصحيح من حسن النظر
في كل فنّ كالكتاب والأثر

ولما كان أصحابنا اشتغلوا في تدوين الأحكام بالإكتفاء بنسبتها إلى القائل بها من شيوخهم ، دون استجلاب أدلتها ، ثقة منهم بهم ، واعتماداً على قاعدة هي قولهم : الناقل أمين ما لم يثبت عدم ذلك ، وجد الناقدون إليهم سبيلاً » [١] .

وهذه بعض الكتب التي تهتمّ بالدليل في هذا العصر :

١- مسالك الدلالة على مسائل الرسالة؛ للعلامة المحدّث السيّد أحمد بن محمد الصِّدِّيق الغماري ، المتوفّى سنة (١٣٨٠هـ) .

٢- تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل؛ لمؤلف الكتاب السابق نفسه .

٣- إتحاف ذوي الهمم العالية بشرح العشماوية؛ للعلامة السيّد عبد العزيز بن الصِّدِّيق الغماري ، المتوفى سنة (١٤١٨هـ)، فرغ من تأليفه سنة (١٣٧٢هـ) وهو مطبوع .

---

(١) مواهب الجليل من أدلة خليل ص ٨ .

٤- الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني؛ للشيخ محمد بن أحمد الداه الشنقيطي الموريتاني؛ توفي سنة (١٤٠٤هـ) .

٥- فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة. وهو للمؤلف السابق.

٦- الفقه المالكي وأدلته؛ للشيخ الحبيب بن طاهر [١] .

٧- العبادات أحكام وأدلة ؛ للدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني.

٨- المعاملات أحكام وأدلة ؛ لصاحب الكتاب السابق.

٩- السلسلة الفقهية ؛ لصاحب الكتابين السابقين ، وصل بها إلى ثمانية أجزاء خفيفة .

١٠ - فقه العبادات على مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس ، للدكتور محمد بشير الشُّقفة .

١١ - التحفة الرضية في فقه السادة المالكية ؛ للدكتور مصطفى ديب البُغا [٢] .

مزايا المذهب المالكي في العهد الحنبلي :

أولاً : التركيز على العناية بالدليل :

تميّزت هذه الفترة من هذا القرن بمكة المكرمة بتطور النظرة في الفقه المالكي دراسةً وتأليفاً وتقليداً إلى التركيز على العناية بالدليل والاهتمام بالحكمة والتعليل ، وذلك لأمور مهمة ، منها وهو أهمها:

١- ظهور ما يسمّى بأهل الحديث والأثر ، وكان هؤلاء القائمون بهذه الدعوى منهم المحسن ومنهم المسيئ .

---

(١) خرج مطبوعاً عن دار ابن حزم في مجلدين . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

(٢) ذكرها الدكتور بدوي في كتابه « منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والدليل » ص ٥٢ .

فأمَّا المحسن فإنه وإن أحسن فيما يقول إلا أنه لا يخلو من خلل في دعوته. وهذا الداعي أحسن بلا شك في الدعوة إلى الرجوع إلى الكتاب والسنّة ، إذ يقول قائلهم: نحن رجال وأئمة المذاهب رجال ، نأخذ كما أخذوا ، ونشرب مما شربوا ، ويقولون:

قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير موضع من كتابه فقال : ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ ، وقال : ﴿ **إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ** ﴾ .

وقال : ﴿ **إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا** ﴾ .

ومثل هذا في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء ، وقد احتجوا بهذه الآيات في إبطال التقليد. فإذا بطل وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها ، وهي الكتاب والسنّة ، أو ما كان في معناهما ، بدليل جامع بين ذلك.

قال ﷺ : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنّة رسوله »[1] .

وهذا كلام حسن ووجيه ، ولكن وجه الخلل في هذا الكلام أنهم لم يفرّقوا بين العامي وغيره ، وقد قال ابن عبد البر : « إن العامة لابد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها ، لأنها لا تتبيّن موقع الحجة ولا تصل إلى المدلول لعدم الفهم إلى علم ذلك »[2] .

وقد قرّروا ذلك ووافقوا عليه وذكروا أن العامة عليها تقليد علمائها وأنهم المرادون بقول الله تعالى: ﴿ **فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ .

قال الشيخ الفلاّني : « وأجمعوا على أن الأعمى لابدّ له من تقليد غيره ممن يثق بخبره

(١) رواه مالك في الموطأ ، باب النهي عن القول بالقدر ، ص ٤٧٠ .
(٢) انظر مختصر ايقاظ همم أولي الأبصار « للفلاني » اختصار سليم الهلالي ص٤١ – ٤٢ .

بالقبلة إذا أشكلت عليه ، فكذلك من لا علم له ولا بصر – بمعنى ما يدين – لابدّ له من تقليد عالم »[1] .

قلتُ : فإذا تقرّر هذا فقد قربنا من موطن الاتفاق ، وهو أن هؤلاء العامة أو من في حكمهم ممن لا يصلح للنظر ومعرفة النصوص ومدلولاتها ، فضلاً عن الاجتهاد ، فهو أبعد عنه كبعد النجم عنه . وقد يكون لا يعرف قراءة الحديث سليماً ، فضلاً عن الاستنباط منه .

فهؤلاء وأمثالهم يجب في حقهم التقليد للسلف ، وهذا متفق عليه بين الجميع ، غير أن الخطوة الثانية التي يجب أن يقولها هي أن الأولى بالتقليد والاتباع هم الأئمة المشهورون الذين انضبطت مذاهبهم ، وتحرّرت أقوالهم ، ولقيت من العناية درساً وبحثاً وتأليفاً ، ما لم يلقه غيرها من المذاهب .

وأمَّا المسيئ منهم فهو الذي يتشدق بانتقاد السلف الصالح ، ويتطاول على أئمة المذاهب ويلمزون الأئمة المتقدمين ، ويوقدون نار الفتن ، ويشوهون سمعة العلماء ، ويحبون المخالفة في كل شيء وراء المصالح وإطاعة للشيطان، وحباً للمادة وطلباً للرياسة، وتفريقاً للكلمة وتشويشاً على العوام، فيدخلون عليهم من باب الحث على النظر والبحث وطلب الأدلة إلى « قضية أن الاجتهاد واجب والتقليد حرام » .

هكذا يطلقون هذه القضية على ما هي عليه فيبقى العامي متخبطاً في متاهات من العلم الموهوم والبحث المزعوم ، فلا هو بقي على ما هو عليه، ولا هم علموه ليصنعوا منه مجتهداً كما يقولون . ومن ذا الذي يقول بأن الاجتهاد واجب على جميع الناس وفيهم العوام والجهلاء وأرباب الصنائع ، فإن كان ينكر وجودهم في الأمة فتلك مكابرة للحس وإنكار للمشاهدة . وإن كان يعترف بوجود العوام المحتاجين إلى التقليد فلا شك أن تقليد العوام لأهل القرون الثلاثة السابقين من الأئمة الأكابر أولى وأحق من تقليد غيرهم ، فقد

(١) إيقاظ همم أولي الأبصار ص ٤٢ .

شهد النبي ﷺ لهم بالخيرية فقال : « خير النَّاس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم »[1] .

وهي شهادة صادقة فيهم رضي الله عنهم مع كونهم انضبطت مذاهبهم وصفت مشاربهم وتحررت أقوالهم وفتاويهم عن أتباعهم نقلاً صحيحاً أو متواتراً خلفاً عن سلف ، فكيف يترك اتباع هؤلاء العلماء إلى تقليد من لا يعرف مواقع الإجماع ولا أسرار التشريع ولا كيفية الاستنباط .

لذلك فإنا نقول : إن المطلوب من أهل العلم أن يعتنوا بمعرفة الأدلة والأصول التي استنبط منها أئمتنا الأحكام والفروع ، وعليهم أن يبينوا ذلك لمن يجدون فيه الاستعداد والأهلية من المستفتين ليربطوهم بالفقه الاجتهادي عملياً والتزاماً ، وبالكتاب والسنة استدلالاً فما المانع من التقليد مع معرفة الدليل ؟ وما المانع من ترك التقليد في مسألة لم يظهر لنا دليلها جلياً مع التماس العذر للإمام المجتهد فيما قال مما لم يظهر لنا دليله ؟

إننا نرى أنه لا يجب على المقلد أن يعرف الدليل ، ولا يجب علينا أن نلزم الناس بتلقي الفقه مع الأدلة والبراهين ، لكن مَنْ وجدنا فيه الاستعداد لتلقي ذلك شجعناه على السير فيه وأخذنا بيده وأوقفناه على الأدلة وربطناه بالأصول .

وهذا في الواقع يزيده محبة في إمامه ، وارتباطاً به ، وثقةً بما عنده ، واستمساكاً برأيه، واطمئناناً إلى اجتهاده .

ثانياً : ظهور مذهب الإمام أحمد بن حنبل وانتشاره في الحجاز :

وهو مذهب أولي الأمر القائمين على البلاد ، وهو يميل إلى العناية بالدليل كما هو الملاحظ في أكثر الكتب المؤلفة فيه كالروض والمغنى والشرح الكبير ، وقد صَرَّح بذلك المرحوم الملك عبد العزيز حيث قال في خطبته المشهورة التي ألقاها أول ما وصل مكة في

(١) متفق عليه ، صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد رقم ٢٦٥٢ ، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم رقم ٢٥٣٣ .

الثامن من جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ هـ، حيث بين فيها مسائل كثيرة منها قوله : «هذه عقيدتنا في الكتب التي بين أيديكم فإن كان فيها ما يخالف كتاب الله فمردنا إليه . إننا لم نطع ابن عبد الوهاب ولا غيره إلا فيما أيدوه بقول من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . أما أحكامنا فنسير فيها طبق اجتهاد الإمام أحمد بن حنبل» .

فهذه الحركة كانت من أهم الأسباب المحركة لأرباب المذاهب لينبعثوا ولينهضوا في هذا المجال ويبحثوا ويفتشوا عن أصول مذاهبهم وأدلة أئمتهم .

حَدَّثَنَا شيخنا الشيخ حسن بن سعيد يماني قال : كنت في أوائل هذا القرن «أي فيما بين ١٣٢٠ هـ – ١٣٣٥هـ» أطلب العلم وأقرأ الفقه عند والدي الشيخ سعيد إمام الشافعية في وقته ، فكان يشجعنا على حفظ الحديث بجانب الفقه ، وكان يقول لنا : لكم على كل حديث جائزة كذا وكذا من الفلوس ، فيقول له بعض أصحابه : لماذا هذا التعب فيما لا حاجة له ؟ .

فيقول الشيخ سعيد : نحن الآن في زمان إذا حصل الخلاف في مسألة ما ينتهي الخلاف بقول أحدهم : هذا ما رجحه النووي ، أو بقول أحدهم إذا كان من أهل الحجاز واليمن : هذا ما رجحه ابن حجر ، أو بقول آخر إذا كان من أهل مصر : هذا ما رجحه الرملي .

فبهذه الكلمات ينتهي الخلاف وتلزم الحجة المعارض وينقطع عن الكلام ويسلِّم الأمر دون مراجعة ولا جدال ولا نقاش .

وسيأتيكم زمان لا يسكت فيه الخصم ولا يقنع إلا إذا قلت له : قال رسول الله ﷺ .

قال شيخنا الشيخ حسن يماني : وقد شاهدنا ذلك بأم أعيننا .

وقريب من هذا حَدَّثَنَا سيدي الوالد علوي بن عباس المالكي بقريب من هذا الكلام عن والده السيد عَبَّاس المالكي ، قال له : كنا نقرأ الفقه المالكي على الشيخ محمد عابد

المالكي مفتي المالكية في وقته ، فإذا سأل السائل عن الدليل أو عن المرجع فيكون الجواب : بأنه ذكره الشيخ خليل في مختصره .

فإذا زاد قالوا له : ارجع إلى الكتب المعتمدة في هذا الباب ، وأنشدوا له الأبيات المعروفة في هذا الباب من نظم الشيخ محمد النابغة بن عمر الغلاوي ، وهي :

واعتمدوا التهذيب للبرادعي
وبالمدونة في البرى دُعي
واعتمدوا ما نقل القلشاني
على الرسالة بهذا الشان
واعتمدوا تبصرة الفرحوني
وركبوا في فلكها المشحون
واعتمدوا تبصرة اللخمي
ولم تكن لجاهلٍ أُمِّي
لكنه مَزَّقَ باختياره
مذهب مالك لدى امْتياره
واعتمدوا الجامع لابن يونس
وكان يُدْعى مصحفاً لكن نُسي
واعتمدوا ما ألَّف ابن رشد
والمازري مُرشِداً لرشد

فإذا جاء الأمر إلى الفتيا قيل له : هذا هو المتفق عليه عند أئمة المذهب ، وإذا كان هناك خلاف قيل له : هذا هو الراجح على حسب مقتضى نصوص الفقهاء والأصوليين ، وإذا لم يقنع قيل له: هذا هو المشهور ، كما قال صاحب بو طليحة :

فـــمـــا بـه الفـــتـــوى تجـــوز المُتَّـــفَقْ
عـلـيـــــه فـــــالراجحُ ســـــوقُـــــهُ نَـفَقْ
فــبــعــده المشـــهـــور فـــالمســـاوي
إن عـــدم التـــرجـــيح في التـــســـاوي
ورجـــحـــوا مـــا شَـــهَّـــر المغـــاربة
والشـــمس بالمشـــرق ليـــست غـــاربة
ومـــا لـذي قـــصـــور أو تـعـلـم
فـي حـــالة التـــرجـــيح من تـكـلـم

يقول سيدي الوالد علوي بن عَبَّاس المالكي : وقد حضرنا زماناً لا يلتفت إلى هذه الأقوال ، ولا تؤخذ بعين الاعتبار ، ويسمون قراء الفقه الذين يشتغلون بها خليليين نسبة إلى مختصر خليل « أشهر كتاب في الفقه المالكي » ، وذلك من باب الاستهزاء والاحتقار .

أئمة الجمع بين المدرستين

لهذه الأسباب تصدَّر لتدريس الفقه المالكي جملة من الأعلام المالكيين المشتغلين بالحديث النبوي والمشاركين فيه بالتدريس والتأليف ، وقد أدركنا بعض رجال هذه الطبقة المتميّزة .

ويأتي في أولها شيوخهم الذين لم ندركهم مباشرة ، وإنما نتصل بهم بواسطة تلاميذهم ، ومن أولئك الشيوخ العلامة الفقيه المحدِّث المسند الشيخ محمد حبيب الله بن مايابا الجكني الشنقيطي ، وهو فقيه مالكي متبحر ومحدِّث عظيم له أثره الكبير فيه ، وقد أخذ الفقه المالكي عن كثير من فقهاء الشناقطة ، ثم أخذ عن شيخ فقهاء المالكية بمكة المكرمة وهو الشيخ محمد عابد المالكي مفتي المالكية ، وخدم الفقه المالكي وكتب فيه

وألَّف وحقق وبحث ودرّس في بيته وفي المسجد الحرام ، وأخذ عنه الفقه المالكي كثير من علماء المالكية بمكة المحمية ، واستفادوا منه ، ومنهم مشايخنا : الشيخ حسن بن محمد المشاط ، والسيد علوي المالكي .

والشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي كان ممن تحقق بالجمع بين الفقه المالكي والحديث النبوي الشريف وأصوله ، وله في الميدانين بحوث ورسائل مهمة ، منها : زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم .

وقد ذكر في مقدمة كتابه المذكور أنه جامع لألف حديث ومائتين أوأقل قليلاً ، وهي أحاديث اتفق على تخريجها البخاري ومسلم في صحيحيهما متصلة الأسانيد إلى رسول الله ﷺ ، وقد جعله مرتباً على حروف المعجم مجرداً عن الأسانيد إلا الصحابي راوي الحديث .

وقد ذكر المحلى بأل في آخر كل حرف ، وختمه بخاتمة تشتمل على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : فيما صدر بلفظ « كان » من شمائله الشريفة وأفعاله المعصومة المنيفة .

والنوع الثاني : فيما جاء مصدراً بلفظ « لا » من الأحاديث .

والنوع الثالث : فيما صدر بـ « نهى » من الأحاديث .

وقد شرحه بشرح نفيس سَمَّاه « فتح المنعم ببيان ما احتيج لبيانه من زاد المسلم » ، ووصفه بأنه تقييدات طريفة وحواش نافعة لطيفة .

وفي الطبعة الثانية لهذا الكتاب زاد فيه مواضع تخريج الشيخين لأحاديثه التي اشتمل عليها مع استيعاب ذكر أطراف كل حديث اتفقا عليه غالباً ، وقال : إن هذا العمل قام به حسب حفظه واطلاعه . وهذا الشرح مشتمل على فوائد عظيمة وضوابط جليلة وشواهد مهمة نافعة . وكان في أوله يقتصر على حلّ الألفاظ وما لابد منه مما يدور حول المعنى ثم بعد ذلك أطال نفسه ونشط للكتابة فأفاض وأفاد وأجاد .

وفي آخر الشرح أفاض في ذكر فوائد كثيرة حول حياته وأسانيده وعمله في الكتاب، ثم أجاز جميع المسلمين أن يرووا عنه هذا الكتاب ، ثم بين صلة كتابه هذا بمذاهب الأئمة

وبمذهب مالك بالخصوص فقال : ومن الضروري عند من طالع شرحي هذا أنه اشتمل على زبدة فقه المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب المجتهدين دون تعصب لمذهب على مذهب آخر ، ولو كان مذهب إمامنا مالك إمام دار الهجرة ، مع كونه من أحوط المذاهب وأسلمها من الشبه ، لاحتياطه بالتزام قاعدة سد الذرائع وقوة أدلته غالباً إلى غير ذلك مما فتح الله تعالى عليَّ به من الرد على من انحرف عن مذاهب أهل السنة والسواد الأعظم من أئمة الدين ، فيتعين على كل منصف طالب للحق بأدلته مع الإيضاح درس كتابي « زاد المسلم » بشرحه هذا المسمى : « فتح المنعم » مع حاشيته المسماة بـ« المعلم » ، فإن هذه الكتب الثلاثة اشتملت على زبدة الشريعة من عبادات ومعاملات ومعتقدات وأدب وتصوف مبني على قواعد الشرع .

وقد لقي هذا الكتاب قبولاً كبيراً عند علماء وأئمة الدِّين وقرظه من كبارهم : الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر ، والشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين ، والشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية ، والشيخ يوسف النبهاني ، وسلطان المغرب مولاي عبد الحفيظ بن الحسن ، وإمام اليمن الإمام يحيى حميد الدين ، والشيخ محمد عبد الحي الكتاني .

ومن مؤلفات الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي منظومته المفيدة المسماة « دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك » ، وهي منظومة بديعة احتوت على ما يتعلق بالموطأ من بيان أصحيته وتقدمه على سائر كتب الحديث مع بيان مزاياه جليلة . وقد اشتمل هذا النظم على كثير من الفوائد النافعة ومسائل العلوم وثمراتها الغريبة التي قلَّ أن يجتمع مثلها في تصنيف إلا لمن فتح الله عليه مثل صاحب هذا النظم البديع المشتمل على حسن الصنيع كخاتمته المشتملة على خمسة فصول :

الفصل الأول منها : في جواز الاستدلال بنص القرآن والحديث للمقلد وغيره .

والثاني : في منع الاستنباط لمن كان قاصراً عن رتبة الاجتهاد .

الثالث : في حد الاجتهاد وذكر أنواعه الثلاثة .

الرابع : في التقليد وأحكامه وما فيه من التفصيل .

الخامس : في بيان من يجوز له الإفتاء والقضاء . وأوجب فيه تقليد القاصر عن رتبة الاجتهاد لأحد الأئمة الأربعة .

وعدد أبياته (٩٢٢) بيتاً – وشرحه شرحاً كبيراً سماه « تبيين المدارك لنظم دليل السالك » ، ثم انتخب منه حاشية للنظم سمَّاها « إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك » ، وقد طبعت لأول مرة بمصر سنة ١٣٥٤ هـ .

وذكر السيد أبو بكر الحبشي في الدليل المشير من مؤلفاته غرائب وعجائب لم تظهر منها رسالة جليلة تتعلق بموطأ مالك سماها : « زبدة المسالك للإجازة في روايات موطأ مالك » نحو الكراسين أو الثلاثة .

ومنها : شرح على الموطأ سماه : « فتح القدير المالك في شرح ألفاظ موطأ مالك » .

ومنها : شرح نفيس على منظومة الفقيه العلامة حسن السوفي الغماري لمختصر خليل في الفقه ، التزم فيه أن يقرر متن النظم أولاً بالتحرير والضبط ، ثم يذكر مقابله من متن خليل [1] .

ومن مؤلفاته : هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث ، وهو جزء مفيد طبع مع تعليقات له على المنظومة[2] .

ومن أولئك الشيوخ الذين جمعوا بين الحديث الشريف والفقه المالكي تدريساً وتأليفاً واشتغالاً العلامة الفقيه المحدث الشيخ محمد علي بن حسين المالكي المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ.

وقد كان كبير العناية بتدريس الفقه المالكي في المسجد الحرام ، وفي منزله بمكة

(١) الدليل المشير ص ٧٢ .

(٢) تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع للشيخ أبي سليمان ممدوح ص ١٥٧ .

المكرمة . وله في ذلك مؤلفات جليلة مفيدة ، أشهرها (تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية) ، ومعلوم أنَّ الأصل في هذا العمل هو كتاب (أنوار البروق في أنواء الفروق) لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ .

وقد وفق الله الشيخ أبا القاسم المعروف بابن الشاط (قاسم بن عبد الله الأنصاري) فقام بتنقيحه وتصويبه وتهذيبه وترتيبه ، ثم جاء الشيخ محمد علي المالكي فلخصه وهذبه ورتبه ووضحه مراعياً استدراكات ابن الشاط ، وجامعاً بين العملين السابقين ، مع أن عمل الشيخ محمد علي المالكي في هذا التلخيص والترتيب متوّج بآثار فكره ونتائج جهده وترجيحاته بما يفتح الله به عليه مما تتم الفائدة به .

وقد تضمن هذا الكتاب خدمة جليلة للأصول التشريعية من زاوية القواعد الكلية الفقهية ، ومن نقطة كشف أسرار الشرع وحكمة كل قاعدة من الفروع في الشريعة ، وأظْهَرَ أهمية هذه القواعد في الفقه وعظيم نفعها وأنه بقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويزيد شرفه . وبهذا يظهر رونق الفقه وتتضح مناهج الفتاوى .

ومن أولئك الشيوخ الأعلام الشيخ محمد العربي بن التباني بن الحسين المعروف بالشيخ محمد العربي التباني المتوفى بمكة المكرمة سنة ١٣٩٠ هـ .

وهو علامة مشارك في الحديث والتفسير والفقه وإن كان غلب عليه الاشتغال بالتاريخ، وقد أخذت عنه طبقة كبيرة من علماء المالكية بمكة المكرمة وغيرها .

فممن أخذ عنه واستفاد منه من علماء المالكية بمكة المحمية : الشيخ محمد نور سيف المالكي ، والسيد علوي المالكي ، ومن هذه الدفعة زميلهما السيد محمد أمين كتبي الحنفي، والسيد إسحاق عزوز الشافعي .

وقد كانت له دروس في المسجد الحرام ومدرسة الفلاح في التفسير والحديث والفقه والفرائض والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي .

وختم فيه كما أخبر عن نفسه في ترجمته بقلمه كتباً كثيرة ، منها موطأ الإمام مالك والصحيحان وتفاسير البيضاوي والنسفي والخازن وابن كثير [١] .

قلتُ : وكان آخر ما درّسه في المسجد الحرام الجامع الصغير للإمام السيوطي .

أمَّا الفقه المالكي فقد تلقى عنه من كان حاضراً في عصره من فقهاء المالكية عدة كتب في المذهب ، منها الرسالة ومختصر خليل . وكان أيضاً يستقبل في بيته بعض خاصة الطلاب الأجلاء الذين يقرؤن عليه المطولات في الفقه المالكي وغيره .

وله مؤلفات عظيمة ومفيدة استدرك فيها على كثير من المؤلفين المشهورين ودافع عن عقيدة أهل السنة والجماعة ببحوث جليلة في بابها .

ومن أولئك الأعلام العلامة الفقيه المشارك المحدث الشيخ محمد الخضر بن سيد عبد الله بن أحمد الملقب بمايابا الجكني الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ بالمدينة المنورة .

وقد كان عالماً مشاركاً في الحديث والفقه المالكي ، وكانت له دروسه في المسجد ، ومع تنقله بين الحرمين الشريفين مقيماً فيهما إلا أنّه كان لا يترك التدريس فيهما والنفع للأمة .

وله مؤلفات عظيمة أشهرها شرحه لصحيح البخاري المسمى بكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري .

قال في مقدمته : « فجمعت في خدمته ما يعجز عن تحريره كل عالم نحرير خبير ، فجعلت عليه كالشرح قاصداً به تعريف ما فيه من الرجال سنداً كان ، أو مذكوراً في خلال المتن على أيّ وجه جاء ذكره في الخلال ، محيلاً كل ما تكرر من الرجال على الحديث المعرف فيه بالنص لا بالاحتمال ، كي لا يتريَّث الناظر في طلبه لالتماس المحال ، آتياً بما لهم من الأنساب والبلدان على أكمل حال ، موضحاً ما فيه من المبهمات ، عازياً وصل ما فيه من

(١) انظر ترجمته في صدر كتابه المشهور « إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة » .

التعليقات والموقوفات ، والمرسلات والمقطوعات ، إلى من أوصل ذلك من أجلاء علماء الحديث الثقات ، ذاكراً عند كل محلٍّ ما فيه من أصول الحديث ، فاحتوى على كل ما ألفه فيها العلماء من قديم وحديث مبيناً عند كل حديث من أخرجه من الستة أهل الاعتماد ، موشحاً ذلك بذكر ما فيه من لطائف الإسناد ، فجاء بحمد الله تعالى جامعاً لكل ما يحتاجه القارىء لصحيح البخاري مما انفرد كل نوع منه بالتآليف السَّنِيَّة ، فلم يبق من مطالبه سوى إيضاح المعاني اللغوية ، وتناولها سهل على كل متعاط للغة العربية » (١) .

وأخبرني والدي السيد علوي أنّه كان يدرِّس صحيح البخاري بالمسجد الحرام .

أمَّا المذهب المالكي فهو العمدة فيه ، والحجة الذي هو مفتيه ، يدل على ذلك شرحه المفيد المسمى بـ« إيضاح مختصر خليل بمذاهب الأربعة وأصح دليل » .

وكانت بينه وبين السيد عَبَّاس المالكي صلة ومودة ومحبة قوية (٢) .

وقد أخذ عنه جملة من علماء المالكية بمكة المكرمة ، منهم الشيخ حسن المشاط المالكي ، والشيخ محمد نور سيف المالكي ، والسيد علوي المالكي ، والشيخ محمد مصطفى الشنقيطي المالكي ، والشيخ محمد الطيب المراكشي المالكي .

وهؤلاء أيضاً أخذوا عن الشيخ محمد حبيب الله بن مايابا في نفس العصر .

ومن أولئك الأعلام الذين جمعوا بين الحديث والفقه ، واشتهروا بالاشتغال بهما العلامة المشارك المحدث الفقيه الشيخ أبو حفص عمر بن حمدان المحرسي المتوفى سنة ١٣٦٨ هـ .

وهو المعروف عندنا بمكة المكرمة بمحدِّث الحرمين الشريفين لأنه كان يقسّم السنة إلى

---

(١) انظر مقدمة كتاب « كوثر المعاني الدراري » للشيخ محمد الخضر الشنقيطي ، الذي طبع بمؤسسة الرسالة – بيروت عام ١٤١٥ هـ .

(٢) انظر إتحاف ذوي الهمم العلية برفع أسانيد والدي السنية للسد محمد بن علوي المالكي الحسني ص ٣٣ .

قسمين ، فيقضي ستة أشهر بالمدينة المنورة وستة أشهر بمكة المكرمة ، يلازم فيها تدريس الحديث الشريف يومياً حتَّى ذكر مشايخنا أنَّه ختم الموطأ والكتب الستة بهما مرات ، هذا إضافة إلى بقية كتب السنة مثل سنن الدارمي ومسند أحمد ومشكاة المصابيح والجامع الصغير والشفا للقاضي عياض والمواهب اللدنية ، وغيرها .

وله دروس في الفقه المالكي في الحرمين الشريفين في أوقات متعددة ، وهو في الفقه كما ذكر مشايخنا علامة محقق وإمام مشهور له به عناية تامة ، لكنه لم يشتهر به لأنّه غلب عليه الاشتغال بالحديث لشرفه .

وقد جمع أسانيده شيخنا الشيخ محمد ياسين الفاداني في كتاب يقع في مجلدين اسمه « مطمح الوجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان »، واختصره في جزء متوسط سماه « إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان » وقد طبع الطبعة الأولى سنة ١٣٧١ هـ ، والطبعة الثانية سنة ١٤٠٦ هـ .

ومن أولئك الشيوخ المتصدرين للحديث والفقه المالكي : الشيخ العلامة المحدِّث المسند الشيخ حسن بن محمد المشاط ، المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ ، وقد جمع بين الحديث الشريف والفقه المالكي والأصول درساً وتأليفاً واشتغالاً .

وكانت له دروس عامة وخاصة في المسجد الحرام في كثير من الفنون العلمية ، وأهمها : الحديث الشريف والتفسير ، والفقه والأصول ، وغير ذلك من الفنون ، كما أن له دروساً خاصة في منزله لبعض المتخصصين من كبار أهل الفقه والحديث . وقد ختم كثيراً من كتب الحديث ، كصحيحي البخاري ومسلم والسنن لأبي داود والنسائي والترمذي ومسند أحمد ، إلى جانب بعض كتب الفقه المالكي .

وفي مجال التأليف ، كتب مجموعة من الكتب على طريقة المحدِّثين والفقهاء . وقد كتب عن شهر رمضان كتاباً جليلاً سماه « إسعاف أهل الإيمان بفضائل شهر رمضان »، وآخر

عن حج بيت الله الحرام سماه : «إسعاف أهل الإسلام بوظائف الحج إلى بيت الله الحرام»، وكلا الكتابين على طريقة المحدِّثين والفقهاء ، حيث يبدأ بذكر النصوص الحديثية الواردة في الباب ، ثم يشرحها شرحاً وافياً مستوعباً فيه الأحكام الفقهية المتعلقة بالنص .

ومن أولئك الأعلام الذين كانت لهم عناية كبيرة بالسنة النبوية وفقه السادة المالكية : العلامة الفقيه المحدِّث الشيخ محمد نور سيف بن هلال المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ .

فقد كانت له دروسه العامة في المسجد الحرام وفي خلوته بالمدرسة الفخرية بجانب باب العمرة وفي منزله العامر بالعلم وفي مدرسة الفلاح .

وقد درّس عدّة دروس وختم عدة كتب في الحديث والفقه المالكي ، بعضها شهدناه وحضرناه ، وبعضها حَدَّثنا عنه من تقدم من طلبة العلم الشريف ممن لازمه من أول دروسه بالمسجد الحرام .

وقد درّس بالمسجد الحرام صحيحي البخاري ومسلم ورياض الصالحين وبلوغ المرام .

وأقرأ جملة من كتب الفقه المالكي ، كالرسالة والعشماوية والعزّية وأقرب المسالك ، إلى جانب غيرها من الكتب العلمية في التفسير والأصول واللغة العربية ، مع محافظته على الآداب النبوية والشمائل المحمدية ودعوته لجميع النَّاس من يعرف ومن لا يعرف إلى تطبيق ذلك وإظهاره ، وعتابه لمن يفرط ويتهاون بالسنة النبوية مظهراً ومخبراً ، واجتهاده في تطبيق السنة النبوية في سمته ورسمه وهديه وطريقة حياته إلى أبعد مقدار مما لا يستطيع أن يأتي ببعضه غيره رضي الله عنه .

ومن أولئك الشيوخ الذين عرفوا بالعناية بالحديث الشريف والفقه المالكي والاهتمام بربط مسائله بأدلته ، وفروعه بأصوله : العلامة الفقيه المحدِّث السيد علوي بن عباس المالكي، المتوفى سنة ١٣٩١ هـ .

وقد كان صاحب مدرسة خاصة ، وانتفع به جيل ، وتخرجت عليه طبقة من العلماء الأفاضل .

وكانت له دروس عامة وخاصة في المسجد الحرام في أوقات متعددة ، فكان بعد الظهر يدرّس فقه المالكية في الحرم المكي عند باب الصفا لجماعة الأفارقة المالكيين ، وكان بعد العصر وبعد المغرب وبعد العشاء يعقد حلقته في مختلف الفنون ، أهمها وأشهرها : الحديث النبوي الشريف ، والتفسير ، وختم عدة كتب كصحيح البخاري وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ورياض الصالحين وبلوغ المرام .

ودرّس بعض كتب الفقه المالكي في دروسه العامة لجملة من فقهاء المالكية ، مثل الشرح الكبير والشرح الصغير والرسالة .

وكان منزله وخلوته عبارة عن مدرسة علمية عامرة بالطلاب والمستفتين وأرباب المسائل والمشاكل الاجتماعية والفقهية والنوازل الحادثة ، والجداول الفرضية ، حتَّى آخر يوم من حياته .

محمد المصطفى العلوي :

ومن أركان هذه المدرسة المالكية الحديثية : العلامة الفقيه المحدِّث النسابة الشيخ محمد المصطفى بن عبد القادر العلوي الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ .

وقد تلقى العلم على كبار العلماء والفقهاء بالحرمين الشريفين . وتتلمذ على العلامة الشيخ محمد بن عبد الله بن زيدان بن غالي ، وعلى محدث الحرمين الشريفين عمر بن حمدان المحرسي ، والشيخ صالح نجم الديم الفضيل الرزقي الكافي نزيل المدينة المنورة ، والعلامة الشيخ عبد القادر بن توفيق الشلبي الطرابلسي المدني [١] .

وكانت له دروس في المسجد الحرام وفي خلواته بالرباط في فقه المالكية والحديث الشريف وغير ذلك من الفنون والعلوم ، وقد استفدنا منه فوائد كثيرة ، واستجزت منه وأعطاني نسخة مصححة بقلمه من كتاب مراقي السعود .

---

(١) العلماء والأدباء الورَّاقون في الحجاز في القرن الرابع عشر الهجري ص ١٤٥ .

أحمد المختار:

ومن هذه المدرسة: العلامة المحدّث الفقيه الشيخ أحمد بن محمد المختار الجكني الإبراهيمي الشنقيطي المدرس بالمسجد الحرام. وقد خدم المذهب خدمة جليلة بكتابه النفيس المسمى «مواهب الجليل من أدلة خليل»(١).

ومما ساعد على تطور الفقه المالكي وزيادة اعتناء أهله به تأليفاً وتدريساً وتحقيقاً، انتشار بعض كتب فقه المذاهب الأخرى في نصف القرن الرابع عشر.

ومن أعظمها نفعاً: كتاب المغني لشيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة المقدسي، وهو ـ أي صاحب المغني ـ فارس ميدان الفقه وحافظ الحديث صاحب المصنفات الكثيرة النافعة التي منها المقنع والمغني.

قال شيخ مشايخنا الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي: «وقد نقل عن عز الدين ابن عبد السلام أنه قال: لم تطب نفسي بالفتيا حتي صارت عندي نسخة من المغني».

توفي – رحمه الله – يوم السبت يوم عيد الفطر سنة عشرين وستمائة بمنزله بدمشق، ودفن بسفح قاسيون وانقطع عقبه رحمه الله تعالى، لكن يحسن أن ينشد فيه قول الشاعر المجيد:

يقولون: ذكر المرء يبقى بنسله
وليس له ذكر إذا لم يكن نسل
فقلت لهم: نسلي طرائف حكمتي
فإن فاتنا نسل فإنَّا بها نسلو

(١) طبع في قطر سنة ١٤٠٣ هـ.

قد تقدم ذكرهما ووجه إنشادهما فيه وفي مثله ممن لم يولد له وانقطع عقبه ، وقد أجاد في التأليف ظاهر، فمثل المغني من المؤلفات أحسن من كثير من الأولاد [١] .

ومما ساعد على تطور الفقه المالكي واعتناء أصحابه به وزيادة نشاطهم في خدمته ونشره والتأليف فيه والتدريس له بالحرمين الشريفين .

توجه كثير من علماء العالم الإسلامي إلى المجاورة بالحرمين ، وخصوصاً من إخواننا المغاربة والشناقطة ، والمراد بهم أهل موريتانيا لأننا في الحرمين الشريفين نطلق على كل قادم من موريتانيا من أي جهة فيها نطلق عليه اسم (شنقيطي) وهو اسم لمدينة في كل تلك الناحية تسمى (شنقيط) .

وكثير من هؤلاء يأتي قاصداً المجاورة في الحرمين إلى نهاية أجله ، فبعضهم يختار المدينة المنورة ، ويفضل المجاورة فيها على طريقة الإمام مالك ، وبعضهم يختار مكة المكرمة، وكلهم ملتمس بركة الله وبركة رسوله ﷺ .

ومنهم من يأتي فيقيم بنية الازدياد في العلم ولقاء الرجال ولاستفادة من أهل البلاد وإفادتهم والأخذ عنهم وعن غيرهم من الوفود القادمين للحج وزيارة سيد المرسلين فيرجع محمّلاً بعلوم جديدة وروايات مفيدة وإجازات حميدة .

وبعضهم يأتي بأولاده وماله وخدمه وأتباعه وأهله جميعاً فيجد المحبة والمودة والأخوة من أهل البلاد عامة ومن أهل العلم خاصة ولا يَحسّ بفرق بينه وبين أهل البلد من سكان الحرمين ﴿ **سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ** ﴾ .

ومن هؤلاء في المتأخرين (يعني في القرن الرابع عشر) آل الشيخ ابن ما يابا المالكيون المعرفون بالفقه والعلم والصلاح .

وعلى رأسهم الشيخ محمد حبيب الله ، والشيخ محمد الخضر ، والشيخ محمد العاقب : كان لهم بمكة مقام كريم وفضل عظيم .

---

(١) إضاءة الحالك شرح دليل السالك إلى موطأ مالك للشيخ الشنقيطي ص١٥٧ .

وهؤلاء آل الشيخ محمد المجتبى وبعض أبناء الشيخ ماء العينين لهم أيضاً ذلك المقام الذي لا ينقص عن أولئك .

وهذا الشيخ أبو شعيب الدكالي المغربي المالكي يقيم بمكة مدرساً بالمسجد الحرام ومفيداً ومرشداً . ومختلطاً بأهلها وأمرائها حتى صارت بينه وبينهم صلة قوية تنتهي بالمصاهرة مع أشهر أسرة من مكة المكرمة بيت (البَوْ) .

رحلات الشناقطة إلى الحرمين :

هذا إلى جانب الرحلات العلمية التي كان يقوم بها الأفاضل من علماء الشناقطة إلى الحرمين الشريفين .

وكان من ثمرات هذا التواصل ما كتبه بعض أعلام الشناقطة عن هذه الرحلات العلمية النفيسة وهي تشتمل على فوائد علمية ولقاءات شخصية لجملة كبيرة من علماء الحرمين الشريفين المقيمين والوافدين وما حصل فيها من مناقشات ومذكرات ومسامرات وبحوث ومراجعات وهو فن عظيم قائم بذاته وكل ذلك أعطى الفقه المالكي في الحرمين الشريفين ورجاله وأتباعه قوة وعزة وغَيْرة من غير تعصب أو عنصرية جهوية أو قبلية .

قال د. محمد الظريف [١] :

وقد اختار كثير من الشناقطة أرض الحجاز مستقراً ومُقاماً ، فجاوروا بها إلى أن لقوا ربهم ، مثل الحاج أمين الغلاوي ، الذي حج وهاجر معه إلى الديار المقدسة عشرات من تلامذته وأقربائه ، وابن محمدي الذي توفي بين مكة وجدة بعد قضاء حجه ، ومحمد المأمون ابن الشيخ محمد فاضل مامين الذي توفي بمكة المكرمة ، ودفن عند ظهر أمنا خديجة رضي الله عنها ، ومحمد الأمين الجكني صاحب « أضواء البيان » الذي توفي بمكة المكرمة أيضاً ، وحج عبد الله البوحسني في القرن ١١هـ ورجع إلى بلاده بإجازة في « إضاءة

(١) مكة المكرمة في رحلات علماء شنقيط، د. محمد الظريف، ص٤ .

الدجنة» أخذها عن أبي مهدي عن مفتي الحرمين يومئذ ، وحج الشيخ محمد الحافظ العلوي سنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١م . «فلقي بالمدينة المنورة صالح الفلاني الذي أجازه في رواية الصحيحين والسنن الأربعة وموطأ الإمام مالك وشفاء القاضي عياض» وحج ابن التلاميذ التركزي ، فأكرمه أمير مكة الشريف عبد الله بن محمد بن عون «واتخذه محاضراً في بلاطه، وقد مكنته هذه المهمة من المشاركة في كثير من المحاورات الأدبية والعلمية التي عرفتها هذه المدينة المشرفة .

وذكر جملة من هذه الرحلات ، منها : رحلة الشيخ ماء العينين المتوفى سنة ١٣٢٨هـ، ورحلة الشيخ البشير ابن امباركي البهناوي سنة ١٣٠٦هـ ، ورحلة محمد محمود بن التلاميذ التركزي المتوفي سنة ١٣٠٢هـ ، ورحلة محمد يحيى بن المختار الولاتي المتوفى سنة ١٣٣٠هـ ، ورحلة محمد يحيى بن أبوه اليعقوبي المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ ، ورحلة محمد فال بن بابه العلوي المتوفى سنة ١٣٤٩هـ ، ورحلة عبد الودود بن عبد الله (دوّد) المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ ، ورحلة محمد الأمين الجكني المتوفى بمكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ، ورحلة ماء العينين بن العتيق المتوفى سنة ١٣٧٦ هـ، ورحلة أحمد بن يبَّاه الأجواجي المتوفى سنة ١٣٩٠هـ.

***